



معلومات موجزة حول الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI)

الاعتراف عالمياً بالهيئة كمصدر للمعايير الدولية فيما يتعلق بصناعة ضمان الودائع، والتأكيد على قيمة وموثوقية الأبحاث الصادرة عن الهيئة.

لجنة الاتصالات (MRC): تعزز اللجنة الاعتراف الدولي بالهيئة كمصدر للمعايير الدولية فيما يتعلق بصناعة ضمان الودائع، كما التواصل الداخلي والخارجي الفعال للهيئة، وتقدم الدعم للهيئة عن طريق تشجيع الاتصال الدولي ما بين مؤسسات ضمان الودائع والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

لجنة التدريب والدعم الفني (TTAC): تشرف اللجنة على تطوير برامج التدريب والمؤتمرات لأنظمة ضمان ودائع فعالة وأية مواضيع أخرى ذات علاقة بالاستقرار المالي في العالم. كما تقوم اللجنة بتعزيز وتسهيل تبادل الخبرات بين المشاركين في الهيئة، وتعزيز الاعتراف بالهيئة عالمياً كمصدر للمعايير الدولية. فيما يتعلق بصناعة ضمان الودائع بما في ذلك عقد ورشات عمل تدريبية متقدمة لخبيرة مختارة من أعضاء الهيئة ليصبحوا خبراء في تطبيق المبادئ الأساسية للهيئة ومنهجية تقييم الامتثال.

اللجان الإقليمية وتشمل لجنة إفريقيا، لجنة آسيا والمحيط الهادي، لجنة الكاريبي، لجنة الآسيوأوروبية، لجنة أوروبا، لجنة أمريكا اللاتينية، لجنة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولجنة أمريكا الشمالية، والتي أنشئت بهدف تنسيق المصالح الإقليمية المشتركة من خلال تبادل المعلومات والخبرات كما تنظم اللجان فعاليات بشكل سنوي كل في المناطق التابعة لها.

ونتيجة للجهود التي قامت بها **وحدة البحوث التابعة لسكرتارية الهيئة (RU)**، والتي أنشئت في العام 2016، شرعت الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI) بإجراء **الدراسة المسحية السنوية السابعة لأنظمة ضمان الودائع** في جميع أنحاء العالم – والتي تعتبر المصدر الأكثر شمولاً للبيانات. كما شاركت وحدة البحوث أيضاً في صياغة مسودة عن دور مؤسسات ضمان الودائع في التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات؛ تم نقل دور اللجنة الفنية للمسح والبيانات إلى **وحدة البحوث**؛ كما عملت الوحدة على تطوير قاعدة للبيانات والتقارير النظامية لاجراء التحليل اللازمة؛ وتمثل الوحدة الهيئة للعمل مع المؤسسات المالية الدولية، مثل مجلس الاستقرار المالي كما دورها الرئيس في تنظيم مؤتمرات البحوث التي تعقد بشكل دوري كل سنتين.

المشاركون في الهيئة

الأعضاء

وهي المؤسسات، التي أنشئت بموجب القوانين، والتي تقوم بضمان الودائع وحماية المودعين أو التي تمارس مهام ضمان الودائع، ويبلغ عدد تلك المؤسسات الأعضاء 84 مؤسسة (قائمة أسماء المؤسسات الأعضاء مشار إليها في الصفحة الأخيرة).

المؤسسات التابعة والمراقبون

وتشمل المؤسسات التي لا تحقق شروط الانضمام كأعضاء، ولكنها تدرس تأسيس أنظمة ضمان الودائع، أو تلك المؤسسات التي تعتبر جزءاً من شبكة الحماية المالية والتي لديها اهتمام مباشر في فعالية أنظمة ضمان الودائع. هنالك حالياً ثمانية مؤسسات تابعة (قائمة أسماء المؤسسات التابعة مشار إليها في الصفحة الأخيرة). المراقبون وهي جهات غير ربحية مهتمة بمجال ضمان الودائع، مثل: المنظمات العالمية، المؤسسات المالية أو الشركات المهنية المختصة.

أنشئت الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI) بموجب القانون السويسري في السادس من أيار لعام 2002 كمؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مقرها في بنك التسويات الدولي في بازل(سويسرا).

الرؤية

مشاركة خبرة ضمان الودائع في العالم.

الرسالة

المساهمة في تعزيز فعالية ضمان الودائع عن طريق نشر الأدلة الإرشادية وتعزيز التعاون الدولي.

الأهداف

المساهمة في استقرار الأنظمة المالية عن طريق تعزيز التعاون الدولي في مجال ضمان الودائع، وتقديم الإرشاد والتوجيه لاستحداث أنظمة ضمان ودائع وتطوير القائم منها، وتشجيع التواصل الدولي فيما بين مؤسسات ضمان الودائع والجهات المهتمة الأخرى.

الحوكمة والتنظيم

تعتبر **الهيئة العامة** السلطة الإدارية العليا كما يضطلع **المجلس التنفيذي للهيئة** بسلامة أعمالها وبالشكل الذي يحقق أهدافها. يشغل السيد **Katsunori Mikuniya** / رئيس مؤسسة ضمان الودائع اليابانية منصب رئيس الهيئة ورئيس المجلس التنفيذي، ويشغل السيد **John Chikura** / الرئيس التنفيذي لصندوق حماية الودائع (زمبابوي) منصب مسؤول عمليات الخزينة، كما يشغل السيد **David Walker** منصب الأمين العام، وتعد الهيئة اجتماعاً سنوياً للأعضاء فيما يجتمع المجلس التنفيذي على الأقل ثلاثة مرات سنوياً.

في ضوء الإنجازات العديدة التي حققتها الهيئة منذ نشأتها، عمل المجلس التنفيذي على تحديد ثلاثة أهداف استراتيجية للهيئة لمدة خمس سنوات للفترة 2015-2020 تتمثل في ما يلي:

- تعزيز امتثال أنظمة ضمان الودائع مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة.
- تطوير الأبحاث والسياسات المتعلقة بضمان الودائع.
- تقديم الدعم الفني للأعضاء بهدف تطوير أنظمة ضمان الودائع.

وبهدف تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية، قام **المجلس التنفيذي** للهيئة بتأسيس أربعة لجان منبثقة عن المجلس (Council Committees) - بدلاً من اللجان الدائمة التي تم تأسيسها سابقاً وبالبالغ عددها ثمانية لجان- وذلك لمساعدة المجلس في أداء أنشطته المختلفة حيث تجتمع اللجان على الأقل ثلاث مرات سنوياً وتضم:

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر (ARCC): ومسؤوليتها الرقابة على اعداد التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية وأنشطة إدارة المخاطر وذلك لتحقيق أهداف الهيئة والتأكد من صحة العمليات المالية فيها وأن الأموال المستخدمة في أداء أنشطة الهيئة تعمل على تحقيق أهدافها.

لجنة المبادئ الأساسية والأبحاث (CPRC): تعمل اللجنة على تعزيز صورة الهيئة كمصدر للأبحاث والسياسات ذات العلاقة بأنظمة ضمان الودائع الفعالة والمواضيع أخرى ذات علاقة بالاستقرار المالي في العالم، كذلك تقوم اللجنة بتعزيز



الشركاء

وهي الجهات التي تبرم اتفاقيات تعاون مع الهيئة بما يساهم في تحقيق أهداف الهيئة، وهي حالياً أربعة عشر مؤسسة (قائمة أسماء الشركاء مشار إليها في الصفحة الأخيرة).

الرسوم

يتم دفع رسم الاشتراك السنوي ورسم التأسيس من قبل المشاركين بعملية الفرنك السويسري (CHF) وكما يلي: للأعضاء (17,650) فرنك سويسري إلى جانب رسم تأسيس (11,390) فرنك سويسري (يدفع على دفعتين سنويتين). أما بالنسبة للمؤسسات التابعة والمراقبين فإن الرسم السنوي هو (13,240) فرنك سويسري و(8,825) فرنك سويسري على التوالي، ولا يدفع الشركاء أية رسوم.

الفعاليات

تنظم الهيئة مؤتمراً سنوياً مع اجتماع الهيئة العام السنوي، وقد تم استضافة المؤتمر السنوي السادس عشر من قبل مؤسسة ضمان الودائع الكندية (مدينة كيبك، كندا، أكتوبر 2017) تحت عنوان "ضمان الودائع - التكيف مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع المختلفة" سيتم عقد المؤتمر السنوي للعام 2018 في بازل، سويسرا. يمكن الاطلاع على مواضيع المؤتمرات السنوية السابقة واماكن انعقادها من خلال هذا الموقع الإلكتروني للهيئة.

كما تعقد الهيئة مؤتمراً بحثياً مرة كل عامين، فقد تم عقد المؤتمر البحثي الرابع في حزيران 2017 حول "تصميم نظام ضمان وودائع أمثل - النظرية والتطبيق"، وتشمل الفعاليات السابقة "القضايا الراهنة التي تواجه ضامني الودائع (2015)"، "تطور اطار ضامني الودائع: الملامح الرئيسية وأنظمة معالجة أوضاع البنوك المتعثرة (2013)" و "الأزمة المالية: دور ضمان الودائع" (2011). وتضم المؤتمرات البحثية مجموعة من الأكاديميين والعاملين في أنظمة ضمان الودائع من جميع أنحاء العالم، كما سيتم عقد المؤتمر البحثي القادم كما هو مقرر في حزيران 2019.

كما يتم تنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل حول مواضيع مختلفة من قبل الهيئة سنوياً، ففي عام 2017 تم تنظيم برنامج تدريبي يتضمن مؤتمر بعنوان "البيئة المتغيرة ومؤسسات ضمان الودائع"، ورشة عمل حول معالجة البنوك المتعثرة ونموذج محاكاة وستة من ورشات العمل التدريبية التي تغطي المناطق الثمانية، كما تضمنت الفعاليات السابقة المواضيع التالية: أنظمة ضمان الودائع المتكاملة، ضمان الودائع الإسلامية، تقييم وإدارة الصناديق المالية، إدارة مطالبات المودعين والتعويض، معالجة أوضاع البنوك، وقضايا عبر الدول، بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي.

تنظم الهيئة الدولية لضماني الودائع المؤتمرات والاجتماعات السنوية بالتعاون المشترك مع مجلس الاستقرار المالي، فقد تم تنظيم مؤتمر مشترك في شهر كانون الأول 2018 حول "معالجة أوضاع البنوك، إدارة الأزمات، والمسائل المتعلقة بضماني الودائع" وحضر المؤتمر أكثر من 250 مشترك من البنوك المركزية وسلطات القوار، والجهات الرقابية على البنوك، ومؤسسات ضمان الودائع الذين يمثلون 130 منظمة وأكثر من 80 سلطة قضائية في جميع أنحاء العالم. تفاصيل الفعاليات القادمة للهيئة الدولية لضماني الودائع يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع

يهدف زيادة فعالية أنظمة ضمان الودائع وتلبية احتياجات أعضائها، تقوم الهيئة بإصدار الأبحاث والمبادئ الأساسية والأدلة الإرشادية. حيث تم إصدار المبادئ الأساسية

لأنظمة ضمان وودائع فعالة من قبل لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS) والهيئة الدولية لضماني الودائع (IADI) في شهر حزيران 2009، تم تعديلها لاحقاً من قبل الهيئة في شهر تشرين الأول 2014 بعد المراجعة الموضوعية لأنظمة ضمان الودائع (Thematic Review on Deposit Insurance Systems) وتم الموافقة على التعديلات من قبل المجلس التنفيذي للهيئة وحالتها إلى مجلس الاستقرار المالي (FSB).

كما قامت الهيئة وبالتعاون مع لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) والمنتدى الأوروبي لضماني الودائع (EFDI) والمفوضية الأوروبية بتطوير منهجية لتقييم الامتثال بالمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع التي تم الموافقة عليها في شهر كانون الأول 2010، وتم الانتهاء من النسخة المنقحة لكتيب تقييم الامتثال بالمبادئ الأساسية في مطلع عام 2016، وتشمل هذه التقييمات: التقييم الذاتي، برامج تقييم القطاع المالي (FSAPs) والتي تم ادارتها من قبل البنك الدولي (WB) و(IMF)، وبرامج المقارنة التي تم ادارتها من قبل (FSB) ومجموعة العشرين (G20)، وتم تحويل هذه المنهجية إلى (FSB) لتضمينها في ملخص المعايير الاثني عشر الأساسية الدولية.

الأبحاث والأدلة الإرشادية

تم إصدار ستة أدلة إرشادية من قبل الهيئة وتم العمل على تطويرها وهي "دليل توعية الجمهور بأنظمة ضمان الودائع" و "دليل أنظمة وإجراءات التعويض" و "دليل سقف التغطية لضماني الودائع" و "دليل تقليل المخاطر السلوكية" و "دليل أنظمة ضمان الودائع المتعددة" و "دليل التمويل المسبق" وتم تقديمهم لـ FSB. وقد نظمت الهيئة برنامجاً تدريبياً حول منهجية تقييم الامتثال للمبادئ الأساسية لضماني الودائع والمشرفين والمقيمين في أبوجا وبازل وبوجوتا واسطنبول وكوالالمبور ونيروي ومرقا إسبانيا وبريشينا وتيرانا وواشنطن دي سي. كما وقّعت الهيئة اتفاقية تعاون مع (IMF) والبنك الدولي للمشاركة في تقييم (FSAP) من قبل مجموعة من الخبراء في الهيئة للمساعدة في هذا التقييم.

ويتم العمل حالياً على تسعة مشاريع بحثية و توجيهية تشمل هذه المشاريع "إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية لأنظمة ضمان الودائع" و "أنظمة رسوم الاشتراك المعدلة بالمخاطر" و " دور مؤسسات ضمان الودائع في التخطيط للطوارئ والاستعداد وإدارة الأزمات "، "المشاركة المالية والابتكار"، "أهداف السياسة العامة"، و "المبالغ المستردة من أصول البنوك المتعثرة"، و "النسبة المستهدفة من تمويل صندوق ضمان الودائع"، و "شراء الأصول وتحمل المطلوبات"، و "المبادئ الأساسية لتطبيق أنظمة ضمان الودائع الإسلامية الفعالة" وحتى تاريخه أصدرت الهيئة دليل/ اوراق بحثية حول "معالجة الاوضاع المتعلقة بالتعاون المالي"، (2018)، "الحوكمة الشرعية لأنظمة ضمان الودائع الإسلامية"، (2018)،. كما قامت الهيئة بإصدار الأدلة / الأوراق البحثية حول التعامل مع الأطراف المسؤولة عن عمليات الاحتيال في التعثر البنكي من منطلق ضمان الودائع (2015)، وأنظمة ضمان الودائع المتكاملة (2015)، وضمان الودائع الإسلامية والحسابات الاستثمارية (2014)، ومنهجيات الشريعة الإسلامية لتطبيق نظام ضمان الودائع الإسلامية (2014)، والكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب (2013)، و تطوير أنظمة وإجراءات تعويض فعالة (2013)، وتطوير أنظمة رسوم الاشتراك المعدلة بالمخاطر (2011) (النسخة المحدثة والمطورة من الدليل الإرشادي الذي تم إصداره في العام (2005)، ودليل برنامج الحماية القانونية لأنظمة ضمان الودائع (2010)، ودليل حوكمة أنظمة ضمان الودائع (2009)، ودليل توعية الجمهور بأنظمة ضمان الودائع (2009)، ودليل تمويل أنظمة ضمان الودائع (2009)، والدليل العام لتعزيز العلاقات بين أعضاء شبكة الحماية المالية (2006)، ودليل معالجة البنوك المتعثرة (2005)، والدليل العام لتطوير أنظمة رسوم الاشتراك المعدلة بالمخاطر (2005). وهذه الأدلة الإرشادية متوفرة على الموقع الإلكتروني للهيئة.



شركاء شبكة الحماية والمؤسسات التي تقبل الودائع ضمن نطاق اختصاص الأعضاء.

• الوصول إلى الأبحاث المعدة من قبل الهيئة في الوقت المناسب حول الاتجاهات الناشئة في ضمان الودائع و المؤسسات المعنية بحلول مشاكل التعثر.

• التزويد بدليل الهيئة لتقييم الامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع والدخول للموقع المخصص للأعضاء واستخدام البرامج المساعدة الفنية لإجراء التقييم الذاتي (SATAP)، حيث تعتبر البرامج الفنية المساعدة ذات أهمية للمشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) وبرنامج المقارنة من قبل مجلس الاستقرار المالي (FSB).

يمكن للأمانة العامة للهيئة أن توفر لك الاتصال المباشر مع رئيس اللجنة الإقليمية للهيئة في منطقتك لتزويدك بمعلومات إضافية ومساعدتك.

لأية معلومات إضافية حول الفعاليات الدولية والإقليمية الحالية والسابقة وكذلك النشرات والإصدارات مثل التقارير السنوية للهيئة، والأدلة الإرشادية، ورسائل الأبحاث والنشرات الإخبارية، وبرنامج التدريب، والعروض التقديمية...الخ، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة: www.iadi.org.

الانضمام للهيئة الدولية لضمان الودائع

تقدم طلبات الانضمام للهيئة إلى الأمين العام، الذي بدوره سيقوم بإرسال الطلبات إلى المجلس التنفيذي للدراسة والموافقة. يتوفر طلب الانضمام على الموقع الإلكتروني للهيئة.

للاتصال بالهيئة الدولية لضمان الودائع

الموقع : c/o Bank for International Settlements
Centralbahnplatz 2, CH-4002 Basel, Switzerland
هاتف : +41 61 280 99 33 فاكس : +41 61 280 95 54
البريد الإلكتروني : service.iadi@bis.org الموقع الإلكتروني : www.iadi.org

الأمين العام : David Walker - david.walker@iadi.org
هاتف : +41 61 280 99 50 / +41 76 350 99 50

نائب الأمين العام : Kim Peetrs White - Kim.PeetrsWhite@iadi.org

هاتف : +41 61 280 99 33 / +41 76 350 99 33

مزايا العضوية الرئيسية

منذ إنشائها في أيار 2002، تسعى الهيئة بشكل دائم إلى "مشاركة الخبرات في مجال ضمان الودائع مع العالم". وبذلك ازداد عدد الأعضاء المؤسسين من 25 عضواً إلى أكثر من 100 مشارك، بالإضافة إلى الاعتراف عالمياً بالهيئة كمصدر للمعايير الدولية ومقيماً لأنظمة ضمان الودائع.

وفيما يلي بعض من الفوائد العديدة للعضوية في الهيئة. سواء كنت عضواً أو ترغب في العضوية. ولمعرفة المزيد عن هذه الفوائد وغيرها، فإننا ندعوك إلى الاتصال بالأمانة العامة للهيئة.

• الهيئة الدولية لضمان الودائع، هي هيئة دولية لوضع المعايير المعترف بها والتي يتم استخدامها في جميع أنحاء العالم ومن قبل المنظمات الدولية.

• المشاركة في تطوير المبادئ الأساسية، والمعايير والإرشادات ومنهجيات التقييم لتعزيز فعالية أنظمة ضمان الودائع.

• تبادل الخبرات والمعلومات حول قضايا ضمان الودائع من خلال التدريب والتطوير والبرامج التعليمية.

• المشاركة في بناء القدرات، المؤتمرات، التدريب التنفيذي والتعلم الإلكتروني.

• المشاركة في ورشات العمل الإقليمية للمساعدة الفنية لمواجهة التحديات التي يواجهها الأعضاء، وبناء القدرات، والمساعدة في تحسين الامتثال للمبادئ الأساسية للهيئة للحصول على أنظمة ضمان ودائع فعالة.

• الوصول والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما المنظمات المعنية بالأسواق المالية، وتعزيز الاستقرار المالي (مثل مجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أخرى).

• المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها بشكل مشترك ما بين الهيئة ومجلس الاستقرار المالي والمشاركة في برنامج التعلم الإلكتروني الخاص بـ (FSI).

• الوصول إلى الموقع الإلكتروني للهيئة الخاص بالأعضاء بما في ذلك الوصول إلى البيانات الشاملة عن مؤسسات ضمان الودائع من خلال الاستقصاءات السنوية للهيئة لقياس الأداء وأعراض أخرى.

• خلق الوعي وإبراز أهمية ضمان الودائع في الحفاظ على الاستقرار المالي بين



International Association
of Deposit Insurers

Members (الأعضاء): Albanian Deposit Insurance Agency; Australian Prudential Regulation Authority; Autorité des marchés financiers (Quebec); Azerbaijan Deposit Insurance Fund; Corporación de Protección del Ahorro Bancario (Uruguay), Banco de Guatemala, como Administrador del Fondo para la Protección del Ahorro; Bangladesh Bank; Bank of Slovenia; Bank of Uganda; Bank Deposit Guarantee Fund (Romania); Bank Deposit Guarantee Fund (Algeria); Bank Deposit Security Fund (Sudan); Bank Guarantee Fund (Poland); Barbados Deposit Insurance Corporation; Brunei Darussalam Deposit Protection Scheme; Bulgarian Deposit Insurance Fund; Canada Deposit Insurance Corporation; Central Deposit Insurance Corporation (Chinese Taipei); Corporación del Seguro de Depósitos (Ecuador); Credit Union Deposit Insurance Corporation of British Columbia (Canada); De Nederlandsche Bank (The Netherlands); Deposit and Financial Instrument Protection Fund (Belgium); Deposit Guarantee and Investor Compensation Foundation PCC (Liechtenstein); Deposit Guarantee Fund of Finland; Deposit Guarantee Fund (Ukraine); Deposit Insurance Agency (Russian Federation); Deposit Insurance Agency of Bosnia and Herzegovina; Deposit Insurance Agency of the Kyrgyz Republic; Deposit Insurance Agency of Serbia; Deposit Insurance and Credit Guarantee Corporation (India); Deposit Insurance Board of Tanzania; Deposit Insurance Corporation (Trinidad and Tobago); Deposit Insurance Corporation of Japan; Deposit Insurance Corporation of Mongolia; Deposit Insurance Corporation (The Bahamas); Deposit Insurance Fund of Kosovo; Depositors' and Investors' Guarantee Fund (Iceland); Depositor's Insurance Fund of Libya; Deposit Insurance of Vietnam; Deposit Protection Agency (Thailand); Deposit Protection Corporation (Zimbabwe); Deposit Protection Fund of the Association of German Banks; Deposit Protection Fund (Montenegro); Federal Deposit Insurance Corporation (USA); Financial Market Guarantee System (Czech Republic); Financial Services Compensation Scheme (UK); esisuisse (Switzerland); Fondo de Garantía de Depósitos de las Instituciones Financieras (Nicaragua); Fondo de Garantías de Entidades Cooperativas (Colombia); Fondo de Garantías de Instituciones Financieras (Colombia); Fondo de Seguro de Depósitos (Peru); Fonds de Garantie des Dépôts et de Résolution (France); Fondo de Garantía de Depósitos, Banco Central del Paraguay; Fundo Garantidor de Créditos (Brazil); Fundo Garantidor do Cooperativismo de Crédito (Brazil); Fundo de Seguro de Depósitos (Honduras); Guernsey Banking Deposit Compensation Scheme; Hellenic Deposit and Investment Guarantee Fund (Greece); Hong Kong Deposit Protection Board; Indonesia Deposit Insurance Corporation; Institut National de Garantie des Dépôts (Lebanon); Instituto de Garantía de Depósitos (El Salvador); Instituto para la Protección al Ahorro Bancario (Mexico); Interbank Deposit Protection Fund (Italy); Islamic Republic of Iran Deposit Guarantee Fund; Jamaica Deposit Insurance Corporation; Jersey Bank Depositors Compensation Board; Jordan Deposit Insurance Corporation; Kazakhstan Deposit Insurance Fund; Kenya Deposit Insurance Corporation (Kenya); Korea Deposit Insurance Corporation; Malaysia Deposit Insurance Corporation; National Deposit Insurance Fund of Hungary; Nigeria Deposit Insurance Corporation; Norwegian Banks' Guarantee Fund; Palestine Deposit Insurance Corporation; Philippine Deposit Insurance Corporation; Savings Deposit Insurance Fund of Turkey; Seguro de Depósitos Sociedad Anónima (Argentina); Société Marocaine de Gestion des Fonds de Garantie des Dépôts Bancaires (Morocco); Singapore Deposit Insurance Corporation; State Agency for Deposit Insurance and Bank Resolution (Croatia); Swedish National Debt Office; and the West African Monetary Union Deposit Insurance Fund.

Associates (المؤسسات التابعة): Association of German Banks, Bangko Sentral ng Pilipinas (Philippines), Bank Al-Maghrib (Morocco), Bank of Algeria, Bank of Mauritius, the National Treasury and South African Reserve Bank (South Africa), the Ministry of Finance (British Virgin Islands), and the Qatar Central Bank.

Partners (الشركاء): Alliance for Financial Inclusion, Asian Development Bank Institute, Association of Supervisors of Banks of the Americas, Centro de Estudios Monetarios Latino Americanos, Consultative Group to Assist the Poor, European Bank for Reconstruction and Development, European Forum of Deposit Insurers, Inter-American Development Bank, International Bank for Reconstruction and Development (The World Bank), International Monetary Fund, The SEACEN Centre, the Toronto International Leadership Centre for Financial Sector Supervision, the Union of Arab Banks and the U.S. Department of the Treasury - International Affairs, Office of Technical Assistance (OTA), Banking Financial Services Team.